

Distr.: General
8 December 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البندان 2 و4 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يحدد هذا التقرير، الذي قدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/49 والاتجاهات والأنماط الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ميانمار بين 1 نيسان/أبريل 2022 و31 تموز/يوليه 2023. ويوثق التقرير الحوادث التي أثرت على السكان المدنيين، ويركز بشكل خاص على الغارات الجوية العسكرية والعمليات البرية والحرق عمداً؛ ويشمل أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناهضة للجيش؛ ويعالج هواجس مجتمع الروهينغيا في مجال حقوق الإنسان؛ ويتضمن التقرير توصيات موجهة إلى السلطات العسكرية وحكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



أولاً- المقدمة والمنهجية

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/49 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يرصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار و يقيمها، ويركز بوجه خاص على المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويقدم توصيات بشأن الخطوات الإضافية اللازمة لمعالجة الأزمة الراهنة. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوض السامي أن يقدم تقريراً شاملاً عن ذلك إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين.

2- ويتضمن هذا التقرير النتائج التي آلت إليها أنشطة الرصد والتحقق التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن بعد بين 1 نيسان/أبريل 2022 و 31 تموز/يوليه 2023. ويتضمن دراسة للاتجاهات والأنماط الخاصة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحيثما ينطبق ذلك، للقانون الدولي الإنساني، ويدرس الحالات التي قد ترقى فيها بعض هذه الانتهاكات إلى جرائم بموجب القانون الدولي. ومن أهم هذه الانتهاكات قتل المدنيين والتجهيز القسري والحرمان من المساعدات الإنسانية والتمييز الشديد والمنهجي ضد مجتمع الروهينغيا على يد جيش ميانمار.

3- ويستند التقرير إلى 161 مقابلة أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع مصادر أولية وثانوية، بما في ذلك الضحايا والشهود، ومشاورات وتعاون منتظم مع المنظمات المحلية والدولية، وكليات الأمم المتحدة، والخبراء المواضيعيين، وغيرهم من الجهات الفاعلة. وساهم تحليل المصادر الأولية الأخرى، مثل الصور الساتلية والوثائق الرسمية، والرصد المنهجي لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى النتائج المعروضة في هذا التقرير. وقدمت المفوضية استبيانات إلى السلطات العسكرية⁽¹⁾ وحكومة الوحدة الوطنية⁽²⁾ والمنظمات العرقية المسلحة الرئيسية. وبالنظر إلى الهواجس الخطيرة المتعلقة بحماية الأفراد الذين يبلغون عن الانتهاكات التي حدثت في ميانمار، أعطيت الأولوية للاحترام الكامل لمبدأ "عدم الإضرار" على جميع الاعتبارات الأخرى عند إعداد التقرير. وحددت وقائع الحوادث وأنماطها حيثما وُجدت أسبابٌ معقولة تحمل على الاعتقاد بوقوع حوادث ذات صلة. ومن المرجح أن تكون أعداد الوفيات في الميدان أكبر بكثير من التقديرات. ولأغراض التقرير، يعتبر القتل الجماعي حادثاً يُزعم فيه قتل ما لا يقل عن 10 مدنيين أو أشخاص عاجزين عن القتال.

4- وينصب التركيز في التقرير بشكل خاص على الهواجس الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية الناجمة عن الاستخدام المنهجي للهجمات العشوائية والهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك الغارات الجوية والقتل الجماعي وحرق القرى. ويدل على أن كثافة الأعمال العسكرية ضد السكان المدنيين ووحشيتها قد ازدادت بمرور الزمن، في ظل الإفلات التام من العقاب. وأسفرت الأعمال العسكرية أيضاً عن أزمات إنسانية وسياسية واقتصادية مترابطة، مما كبّد شعب ميانمار خسائر لا تحصى. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير استنتاجات حول حالة حقوق الإنسان في مجتمع الروهينغيا، ويؤكد على عدم إحراز تقدم في التصدي للأسباب الجذرية للتمييز المنهجي، بما في ذلك المساءلة والسلامة والمواطنة والحريات الأساسية.

5- وقد اجتاحت دوامة العنف العسكري التي لا نهاية لها على ما يبدو جميع جوانب الحياة في ميانمار. ومنذ الانقلاب، دأبت المفوضية على التحقيق في تطور أزمة حقوق الإنسان في ميانمار وتجاهل الجيش المطلق للقانون الدولي وحماية المدنيين والإبلاغ عن ذلك. وعند تحليل استخدام الجيش للعنف

(1) يرأس الجيش كبير الجنرالات مين أونغ هلاينغ.

(2) رئيس حكومة الوحدة الوطنية هو وين مينت ومستشارة الدولة هي أونغ سان سو تشي. انظر A/HRC/48/67، الفقرة 72.

ضد الأفراد المعارضين لسلطته وضد السكان المدنيين عموماً، ظهرت أنماط واضحة تدل على تصعيد مستمر من حيث عدد الهجمات ونوعها وشدتها ووحشيتها. وبعد فترة وجيزة من الانقلاب، عدل الجيش من جانب واحد الإطار القانوني واستخدمه كأداة لخنق حرية التعبير، وتبرير إجراءات سلب الحرية تعسفاً، وحرمان آلاف النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من حقهم في محاكمة عادلة ووفق الأصول القانونية. وتطورت هذه التكتيكات بسرعة لتصل إلى عمليات قتل مستهدفة واعتقالات جماعية منهجية، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة اللذين تسببا في وقوع عدد كبير من الوفيات أثناء الاحتجاز.

6- ولجأ الجيش أكثر فأكثر إلى حملات وحشية ضد خصومه المفترضين، معتمداً بشكل متزايد على الضربات الجوية والمدفعية على القرى وغيرها من المناطق المأهولة، وحرق القرى، والإعدام والقتل، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتجهيز القسري، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والاضطهاد. وتبعاً للظروف، قد تشكل بعض هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم حرب⁽³⁾.

7- ووسط زيادة اعتماد الجيش على الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر الحربية، استمر العنف في التصاعد، كما تجسد في الغارات الجوية المتعددة على قرية با زي غيي، في منطقة ساغينغ، في نيسان/أبريل 2023، والتي أسفرت عن أكبر حادث مسجل من حوادث الإصابات الجماعية منذ شباط/فبراير 2021 (انظر الفقرات 12-20 أدناه). وكشف استخدام الجيش المتزايد للقوة الجوية والذخائر عن اعتماده المتنامي على الأسلحة الثقيلة والعتاد الذي لا يمكن شراؤه إلا من مصادر أجنبية⁽⁴⁾. وعلاوة على ذلك، يعتمد الجيش على الحصول على العملات الأجنبية لشراء هذه المعدات العسكرية وخدمات الدعم ووقود الطائرات. وحتى الآن، أظهرت التدابير المستهدفة نجاحاً محدوداً في إضعاف القدرة الهجومية للجيش، مما يشير إلى الحاجة الماسة إلى فرض عقوبات دولية من هذا النوع تكون شاملة وملموسة ومجدية أكثر للحد من قدرة الجيش على مواصلة حملة العنف والقمع.

8- وأثيرت هواجس أيضاً فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جماعات وعناصر مسلحة مناهضة للجيش. ورغم أن هذه التجاوزات لا يمكن مقارنتها بالعنف الذي مارسه الجيش من حيث الحجم أو التناسب أو النطاق، فإنها تؤدي إلى تفاقم الهواجس المتعلقة بحماية السكان المدنيين. وتتطلب هذه الحالة من حكومة الوحدة الوطنية والجماعات المسلحة المعنية اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل ضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المعنية الخاضعة لسيطرتها.

ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجيش

9- تحققت مصادر موثوقة من أنه حتى 31 تموز/يوليه، قتل ما لا يقل عن 857 مدنياً وفرداً من غير المقاتلين وفرداً عاجزاً عن القتال، بمن فيهم 610 نساء و431 طفلاً، على أيدي الجيش. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على 24 123 فرداً بسبب معارضتهم للجيش، ولا يزال 19 733 منهم محتجزين⁽⁵⁾. وفي تحايل على سيادة القانون المدني، واصل الجيش تمديد حالة الطوارئ؛ فقد ظلت 47 بلدة خاضعة للأحكام العرفية، مما عرض معارضي الجيش لعقوبات مشددة، بما في ذلك عقوبة الإعدام. وتحت ستار مكافحة الإرهاب، أصدرت المحاكم التي يسيطر عليها الجيش أحكاماً لعقود من الزمن في

(3) انظر، في جملة أمور، A/HRC/48/67، وA/HRC/49/72، وA/HRC/51/41، وA/HRC/52/21، وA/HRC/53/52.

(4) انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/un-expert-exposes-1-billion-death-trade-myanmar-military>.

(5) انظر <https://aapbb.org/?p=25720>.

قضايا تتعلق بأنشطة خيرية، مثل فتح المدارس. وأصدرت المحاكم التي يسيطر عليها الجيش أحكاماً بالإعدام ضد ما مجموعه 158 شخصاً، ونفذت أحكام الإعدام بحق أربعة أشخاص. وظل السجناء السياسيون محتجزين في ظروف يرثى لها، وترد بانتظام تقارير عن التعذيب والعنف الجنسي والوفيات في السجون أو أثناء عمليات نقل السجناء إلى سجون أخرى. وفي تموز/يوليه 2023، خفف الجيش إلى حد ما الأحكام المطولة التي أصدرتها هذه المحاكم ضد رئيس حكومة الوحدة الوطنية وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، غير أن هذا الخطوة لم يكن لها سوى تأثير ضئيل في الممارسة العملية.

10- ونتيجة أعمال العنف التي أعقبت الانقلاب، تشير التقديرات إلى أن عدد النازحين داخلياً وصل إلى نحو 1,6 مليون شخص، ويشكل عدد السكان في منطقتي ساغاينغ وماغواي أكثر من مليون نسمة⁽⁶⁾. ويعاني الناس أيضاً من حالة اقتصادية هشة، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة ووصل التضخم إلى 20 في المائة⁽⁷⁾. وتشير التقديرات إلى أن 15,2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ويعرب ما يقرب من ضعف عدد الأسر عن قلقه إزاء عدم كفاية الإمدادات الغذائية مقارنة بالعام الماضي⁽⁸⁾.

ألف - الغارات الجوية

11- ازداد الاستخدام العسكري للغارات الجوية بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويشير تحليل لمعلومات مستمدة من مصادر مفتوحة إلى شن 687 غارة خلال الفترة من 1 نيسان/أبريل 2022 و31 تموز/يوليه 2023 مقارنة بـ 301 غارة أبلغ عنها بين شباط/فبراير 2021 وآذار/مارس 2022. وتحققت مصادر موثوقة من أن الغارات الجوية العسكرية تسببت بمقتل ما لا يقل عن 281 شخصاً، مما بث الرعب في نفوس السكان المدنيين، الذين يخشون الآن بشكل معقول أن يقصفوا في منازلهم وفي المدارس والمستشفيات والمباني الدينية والتجمعات العامة. وفي حين أن المواقع في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي، ولا سيما في ولايات كاشين وكاياه وكابين، كانت في السابق أكثر المناطق تعرضاً للاستهداف، يشير التقرير إلى زيادة بنسبة 324 في المائة في الغارات الجوية في المناطق الوسطى، حيث ارتفعت الأرقام من 78 إلى 331 غارة جوية. وتعرضت منطقة ساغاينغ وحدها إلى 258 غارة جوية من أصل 331 غارة جوية و39 في المائة من إجمالي عدد الغارات في جميع أنحاء البلاد. ومما يثير المزيد من القلق حقيقة أن الغارات الجوية قد اقترنت مراراً وتكراراً بتدابير تمنع بشكل منهجي المصابين من الحصول على الرعاية الطبية.

1- قرية با زي غيي

12- في 11 نيسان/أبريل 2023، هاجمت الطائرات العسكرية مراراً وتكراراً تجمعاً كبيراً يغلب عليه المدنيون، في قرية با زي غيي، في بلدة كانبالو، في منطقة ساغاينغ، مما أسفر عن أعلى عدد من القتلى في حادث واحد منذ الانقلاب. وتحققت مصادر موثوقة من مقتل 150 مدنياً، من بينهم 19 امرأة و21 فتاة و14 صبياً. بالإضافة إلى ذلك، قتل 18 شخصاً ينتمون إلى جماعات مسلحة محلية مناهضة للجيش في الغارات⁽⁹⁾.

(6) انظر <https://data.unhcr.org/en/situations/myanmar>

(7) انظر <https://www.worldbank.org/en/country/myanmar/publication/myanmar-economic-monitor-january-2023-navigating-uncertainty>

(8) انظر <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no-31-15-july-2023>

(9) انظر <https://airtable.com/shrYUzbQe1hKXQ68x/tblswChRJSzJWr7k>

13- وفي رده على المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أكد الجيش تنفيذ الهجوم، بينما ادعى أنه استخدم أقصى درجات ضبط النفس. وأضاف أنه "قد تكون وقعت وفيات ذات صلة في صفوف اللذين يرتدون ملابس مدنية ويدعمون الإرهابيين. وبغض النظر عن ارتداء ملابس مدنية، تنطبق ولاية قانون مكافحة الإرهاب على اللذين يرتكبون أنشطة إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يساعدون أو يحرضون عليها أو يشاركون فيها كمتواطئين". وهذا يلقي بظلال من الشك الخطير على احترام الجيش لمبدأ التمييز، حيث يشير البيان إلى استخدام خاطئ لمعيار غامض في القانون الجنائي المحلي لتحديد من يفقد الحماية من الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني. وادعى متحدث باسم الجيش أن الإرهابيين زرعوا حقل ألغام حول موقع الهجوم، وكانت المتفجرات مخزنة داخل المبنى الذي تعرض للقصف، وتسبب تفجيرها في وقوع مزيد من القتلى.

14- وذكر العديد من المستطلعين من منطقة با زي غيي أنهم تجمعوا في ذلك اليوم لافتتاح مبنى مجتمعي في ضواحي القرية⁽¹⁰⁾. وروى الناجون وشهود العيان أنه قدمت المرطبات للحضور، بمن فيهم كبار السن والأطفال من السكان المحليين، داخل المبنى وحوله. وأفيد أنه في حوالي الساعة 7:40 صباحاً، قصفت طائرة مقاتلة عسكرية من طراز ياك - 130 الموقع بخليط متفجر من الوقود والهواء، مما أسفر عن مقتل معظم الحاضرين من القرية على الفور وهرع الناس إلى مكان الحادث لمساعدة المصابين. وروى شهود عيان أنهم كانوا ينادون بأسماء أفراد أسرهم بينما يكافحون للتعامل مع المذبحة. ووصف أحد المستطلعين أنه رأى أشخاصاً مستلقين على الطريق، في حين انتشرت الأشلاء في كل مكان. وأفاد شاهد آخر أن "بعض الناس كانوا بلا رأس ولا ذراع ولا ساق" وأنه "لا يمكنك أن تسير دون أن تدوس على الجثث أو الدماء". ويكشف مقطع فيديو تم التحقق منه صورته أحد المصورين في أعقاب الحادث أنه كان يطلب النجدة، وهو يحتضر، وقد فقد نصف ساقه، قائلاً: "جاءت مقاتلة نفثة [...] أمل أن أبقى على قيد الحياة! سارعوا لإنقاذ الأحياء!".

15- وبعد وقت قصير من القصف، وصلت مروحية عسكرية من طراز مي - 35 وفتحت النار على من كانوا على الأرض. وركض رجال الإنقاذ للاحتواء وهم يحملون المصابين. وتذكر أحد المستطلعين أنه اختبأ في قاع الجدول تحت جسر صغير مع 10 أشخاص آخرين، ولكن بعد أن أطلقت المروحية النار عليهم، ركض بعضهم لإبعاد النيران عن المجموعة. وروى الناجون أن العديد من الأشخاص لقوا حتفهم نتيجة إطلاق النار من المروحية بينما كانوا يبحثون عن أفراد أسرهم المفقودين. وقال أحدهم: "لم أعد أسمع الناجين وهم يصرخون طلباً للمساعدة - فقد ماتوا جميعاً".

16- وفر معظم الناجين من المنطقة بعد مغادرة المروحية، حيث نقل المصابون بإصابات بليغة على متن الدراجات النارية لتلقي العلاج. ويتذكر أحد المصابين الذين نجوا أن المسعفين كانوا يتوسلون إلى المصابين أن يبقوا واعين طوال مدة الرحلة؛ ولم ينج الجميع منها. وبترت أطراف بعضهم، بمن فيهم طفل وامرأة حامل، وأكد الأطباء وقوع إصابات ناجمة عن حروق وجروح ناجمة عن طلقات نارية. ووصفوا تقاصيل الصدمات النفسية الكبيرة التي عانى منها الناجون، بمن فيهم الأطفال الصغار.

17- وبعد تأجيل انتشار الجثث خوفاً من وقوع المزيد من الهجمات، استأنف السكان بعد الظهر تفتيش رفات الضحايا وجمعها، بمساعدة أعضاء في الجماعات المسلحة المناهضة للجيش. واستخدمت نقالات مصنوعة من الخيزران لنقل الرفات إلى حقل بالقرب من موقع الهجوم، حيث كدست معاً تمهيداً

(10) في حين وصف الجيش المبنى بأنه "مقر" لحكومة الوحدة الوطنية، عرفته حكومة الوحدة الوطنية بأنه مكتب لإدارة القرية. ووصف العديد من الشهود الحفل بأنه افتتاح مركز مجتمعي لإيواء جماعة الأمن المحلية التي تضطلع بمهام الحراسة والتحكم في النزاعات في سياق ما بعد الانقلاب.

لحرقها بشكل جماعي. وحوالي الساعة 5:30 مساءً، حُلقت طائرة مقاتلة أخرى حول المنطقة ثلاث مرات على الأقل، وأسقطت عدة قنابل وأطلقت أسلحة أخرى. وبينما يبدو أن أحداً لم يصب بجروح خطيرة في الهجوم، فقد أنهى عمليات الإنقاذ لهذا اليوم حيث خشي الناس من أن الأضواء اللازمة لمثل هذا العمل يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستهداف. وأبلغ أيضاً عن أضرار لحقت بالمباني والماشية.

18- وتظهر مقاطع فيديو وصور مكثفة نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مبان مدمرة وجثثا متفحمة وأجزاء وأعضاء مبتورة متناثرة في جميع أنحاء المنطقة. وأكد تحليل الصور الساتلية والصور الفوتوغرافية من الأرض وجود حفرتين محتملتين وأدلة على القصف باستخدام الطائرات. ولم يعثر على أي دليل يدعم مزاعم الجيش بأن المبنى يستخدم لتخزين المتفجرات. وتظهر جميع صور الضحايا التي تم التحقق منها أطفالاً ونساء ورجالاً باللباس المدني. وتظهر بعض الصور أجساداً تعرضت للحرارة الشديدة. ويؤكد التحليل الذي أجراه خبير في الذخائر تحققت منه المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيره من التقارير المتاحة⁽¹¹⁾ احتمال استخدام سلاح حراري ضغطي أو خليط متفجر من الوقود والهواء في الهجوم مما تسبب في "موجة ضغط"، أدت إلى تقطيع الأوصال وهو سبب من الأسباب الشائعة للوفاة. وتدعم ذلك أيضاً أنواع الصدمات والإصابات التي لحقت بالجثث، وطبيعة الأضرار التي لحقت بالمبنى، وحقيقة أن بعض الأفراد خارج منطقة الانفجار الأولية أصيبوا بحروق بينما شملت الشكاوى الأخرى فقدان السمع والبصر.

19- وتصمم الأسلحة الحرارية الضغطية أو الخليط المتفجر من الوقود والهواء لينفجر في الهواء قبل أن يرتطم من أجل زيادة الدمار والإصابات إلى أقصى حد عن طريق زيادة نصف قطر موجة الصدمة والانفجار. وفي حين أن هذه الأسلحة ليست محظورة في حد ذاتها بموجب القانون الدولي، فإنها عندما تستخدم في مناطق مأهولة أو بحضور مدنيين تتسبب دائماً تقريباً بآثار عشوائية ومن المرجح جداً أن تنتهك مبدأ التناسب بموجب القانون الدولي. وما يثير القلق أيضاً هو أنه لم يعرف من قبل عن جيش ميانمار استخدامه للأسلحة الحرارية الضغطية، واستخدامها في هذه الحالة قد يشير إلى زيادة محتملة في استخدام هذه الأسلحة في المستقبل. ويثير القلق أيضاً بشأن منشأ هذه الأسلحة.

20- واستناداً إلى المعلومات التي جمعت على الأرض قبل الهجوم، يشكل نوع الطائرة واتجاه اقترابها سببين معقولين للاعتقاد بأن طائرة ياك 130 أقلعت من القاعدة العسكرية في ماندالاي بينما حلقت الطائرة من طراز مي-35 من القاعدة في مونيوا. وتخضع القاعدتان للقيادتين الإقليميتين الوسطى والشمالية الغربية للجيش، على التوالي. ويشير استخدام طائرات وقواعد جوية متعددة وما يتبعه من تنسيق للعمليات الجوية والبرية إلى التخطيط و/أو التنسيق و/أو المعرفة على المستويات العليا للقيادة العسكرية. وعلاوة على ذلك، تشير مشاركة كل من القيادتين الوسطى والشمالية الغربية والقوات البرية (على النحو المبين في الفرع باء أدناه) إلى مشاركة أعلى مستوى من القيادة في العمليات العسكرية عن طريق مكتب العمليات الخاصة 1، الذي مقره في العاصمة ني بي تاو.

2- قرية نياونغ كوني

21- في 27 حزيران/يونيه 2023، في قرية نياونغ كوني، في بلدة بالي، في منطقة ساغاينغ، شن الجيش غارات جوية متكررة بنمط مشابه للنمط المستخدم في قرية با زي غي، حيث أعقب القصف بالأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق إطلاق نار. ووفقاً لعدة روايات مستقلة، قتل 10 مدنيين، من بينهم راهب وأربعة من أفراد أسرته.

(11) انظر <https://www.hrw.org/news/2023/05/09/myanmar-enhanced-blast-strike-likely-war-crime>

22- وروى شهود عيان أن تلاميذ المدارس كانوا يحضرون دروساً بعد الظهر في المدرسة الابتدائية المحلية بالقرب من أحد الأديرة. ورأى أحد الشهود العائدين من مزرعته الطائرة وأفاد بأنه سمع صراخ الضحايا. وكان قروي آخر يضخ المياه عندما سمع طائرة مقاتلة تحلق فوقه. وأعقب ذلك غارات متعددة على القرية. وروى القروي أن "الوضع كان مخيفاً للغاية، [القنبلة] كانت ضخمة. كنت وحدي وأفكر بأنهم قد أطلقوا النار على الناس".

23- ووصف القرويون أن الطائرة المقاتلة أسقطت ثلاث قنابل في مرورها الأول وأصابت أحد مساكن الدير والمنازل المجاورة، مما أسفر عن مقتل راهب وأربعة من أقاربه عند ارتطامها. وبعد دقائق، أسقطت نفس الطائرة المقاتلة قنبلة أخرى، ووفقاً للشهود، اشتعلت النيران على الفور في المنازل المجاورة. وقال أحدهم: "اندلع حريق ضخم، كان الأمر أشبه بصب البنزين على النار". ومرت الطائرة للمرة الثالثة فوق القرية وحلقت على ارتفاع منخفض للغاية، وأطلقت النار على مساحة أوسع بكثير من المساحة التي طالتها انفجارات القنابل، وأصابت حقول المزارعين والمدرسة الابتدائية.

24- وروى الناس الذين وصلوا إلى مكان الحادث بعد دقائق من الهجوم لتقديم المساعدة مشهد الدمار الدموي، حيث كان العديد من الضحايا يصرخون طلباً للمساعدة. ووصف أحد الشهود سحب ما لا يقل عن 7 مصابين من الحريق بينما هرع آخرون لنقل 20 جريحاً آخر، بينهم ثلاثة أطفال، لتلقي العلاج الطبي. وأصيب فتاة مراهقة بجروح بالغة لدرجة أنها توفيت بينما كان القرويون ينقلونها إلى الرعاية الطبية الطارئة؛ وأشار الشهود إلى أنهم لم يتمكنوا من إحضارها إلى المرافق التي يسيطر عليها الجيش خوفاً من الاعتقال والانتقام.

25- ويبدو أن تحليل الأدلة الفوتوغرافية لما بعد الحادث يشير إلى الاستخدام المحتمل للأسلحة شديدة الانفجار والأسلحة التقليدية. وبينما وجدت أدلة على جروح ناجمة عن شظايا على بعض الجثث، بدت ثلاث جثث على الأقل سليمة رغم أنها احترقت. ولاحظ الشهود وجود ثلاثة ثقوب متميزة في الأرض، يبلغ عمقها حوالي مستوى الخصر ويصل قطرها إلى ثلاثة أمتار، مما يدعم التقارير التي تقيد باستخدام مواد شديدة الانفجار. وتماشياً مع وجود الحرارة الشديدة والقدرات التقنية للطائرات المقاتلة، أظهرت الصور مئات الأقدام المربعة من الهياكل محترقة بالكامل تقريباً. وحدد شهود العيان أن الهياكل احترقت في أقل من 10 دقائق.

26- ولطالما وصفت نياونغ كوني بأنها قرية مسالمة لا وجود لعناصر مسلحة فيها. وتشير معلومات موثوقة مفتوحة المصدر إلى أنه لم تقع حوادث أو عمليات عسكرية كبيرة قبل أو بعد الغارات، مما يجعل مبررات الجيش للهجوم غير واضحة.

3- قرية اه نانغ با

27- في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نفذ الجيش غارة جوية على قرية اه نانغ با، في بلدة هباكانت، ولاية كاشين، استهدفت احتقالات بالذكري السنوية لمنظمة استقلال كاشين حضره أيضاً أعضاء في جيش استقلال كاشين. وتحققت مصادر موثوقة من وقوع 42 ضحية على الأقل، من بينهم 14 مدنياً، على الرغم من أنه يعتقد أن العدد النهائي للقتلى كان أعلى بكثير⁽¹²⁾. وتأتي التحديات في توثيق هذه الأرقام من بعد المنطقة، وإغلاق الإنترنت لفترات طويلة، والتدابير التي يفرضها الجيش للحد من حركة

(12) أشار أحد المستطلعين الذين شاركوا في دفن القتلى إلى مقتل أكثر من 200 شخص. وحددت حكومة الوحدة الوطنية العدد الإجمالي بـ 130 شخصاً. ولم يستجب جيش استقلال كاشين لطلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحصول على معلومات، ولم يشر الجيش إلى أرقام، مؤكداً أن "قوات الأمن اتخذت التدابير اللازمة ضد الإرهابيين المسلحين".

الناجين ومنع المصابين من الحصول على الرعاية الطبية. وتظهر الصور من مكان الحادث بوضوح ما لا يقل عن 30 جثة.

28- ووفقاً للمستطلعين، حوالي الساعة 8:30 مساءً، قصفت ثلاث طائرات مقاتلة عسكرية المكان مرتين، مما أسفر عن مقتل معظم الناس، بمن فيهم أعضاء في جيش استقلال كاشين ومدنيون، فضلاً عن فنان محلي شهير ورجال أعمال كانوا يحضرون الاحتفالات، وإصابة العشرات. وشدد أحد المستطلعين على أنه "كان يوماً خاصاً، حيث جاء الكثير من الناس من القرى المجاورة للمساعدة"، واضطر معظمهم إلى عبور نقطة تفتيش عسكرية عند الجسر في جينسي، على بعد حوالي ستة كيلومترات من قرية اه نانغ با. وفي حين أن المفوضية لم تستطع أن تؤكد مباشرة أن جيش استقلال كاشين قد أبلغ الجيش بالحادث، يبدو من المعقول الاعتقاد بأن الجيش كان على علم بوجود مدنيين. وعلى الرغم من طلب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لم يقدم الجيش معلومات عن كيفية عمله للوفاء بمبادئ التمييز والتناسب والحيلة والضرورة العسكرية فيما يتعلق بهذا الهجوم.

29- وبعد القصف، كان الوضع قاسياً. ويتذكر أحد الناجين قائلاً: "كان بإمكانني رؤية عظم ساقبي وقد شق إلى نصفين؛ أصبت بشظايا في ساقبي". ونقل إلى الغابة، وعولج بكل ما هو متاح ووضع تحت مظلة من الخيزران، حيث مكث لمدة ثلاثة أيام. وذكر أحد المستطلعين الآخرين أنه "بعد التفجيرات، عمت الفوضى. كانت هناك أشلاء ودماء في كل مكان. وكان الناس يبكون طلباً للمساعدة". وقال أيضاً: "كان الظلام دامساً لدرجة أننا لم نكن نستطيع رؤية أي شيء. ولم نتمكن من التعرف على الناس وحاولنا فقط جمع كل الجرحى في مكان واحد. وشكلنا كذلك مجموعات من الأشخاص الذين لم يتم التعرف عليهم لأن بعض الجثث كانت مقطوعة الرأس". وفي الوقت نفسه، أقام الجيش حواجز من الخيزران وأسلاكاً شائكة عند نقطة التفتيش عند الجسر بالقرب من جينسي، ومنع بشكل منهجي وصول المرضى إلى المنطقة وسعى إلى اعتقال الأشخاص القادمين من المكان. وكان على رجال الإنقاذ لبس "اللونغيز" (ملابس من القماش) لنقل الجرحى عبر الغابة واضطروا إلى التجديف عبر النهر حتى لا ينبهوا الجيش إليهم. وتوفي العديد من الأشخاص أثناء الرحلة ودفنوا في بعض الأحيان حيث ماتوا، مما زاد من الصعوبات المعترضة لتحديد العدد الإجمالي للوفيات.

30- وفي الأيام التالية، قامت القوات العسكرية بمراقبة مرافق الرعاية الصحية المحلية ومداهمتها، مما أدى إلى تفاقم معاناة الضحايا. وأفاد المستطلعون بإطلاق الجيش تهديدات ضد العاملين الصحيين بسبب علاجهم ضحايا الحادث. وذكر أحدهم أن العائلات كانت تخشى حتى استقبال أقاربها الجرحى لأن الجيش كان سيعتقل جميع أفراد الأسرة. وإن الأعمال العسكرية المتكررة الموجهة نحو منع الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة والرعاية الطبية ليس لها أي مبرر، ومن المرجح أن تمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

باء - عمليات القتل الجماعي أثناء العمليات البرية

31- ظلت العمليات البرية تمثل تهديداً رئيسياً آخر للسكان المدنيين حيث واصل الجيش تكثيف عملياته الوحشية، لا سيما في غياب المساءلة. ودخلت القوات العسكرية القرى مراراً وتكراراً واعتقلت السكان وأعدمتهم. وأشار شهود وأدلة فوتوغرافية إلى أن الجنود استخدموا مجموعة مروعة من الأساليب، يرجح أنها ترقى إلى المعاملة اللاإنسانية، لإلحاق ألم لا يمكن تصوره بضحاياهم، بما في ذلك حرقهم أحياء، فضلاً عن تقطيع أوصالهم واغتصابهم وقطع رؤوسهم وطعنهم وضربهم بالهراوات واستخدام الناس دروعاً بشرية ضد الهجمات والألغام الأرضية. وقتلت عائلات بأكملها، بما في ذلك شيوخ وأطفال صغار. وفي حين سعى الجيش في كثير من الأحيان إلى تدمير الأدلة عن طريق حرق جثث الضحايا، فقد عرض

أيضاً جثثاً مقطوعة الرأس أو مدنسة بطريقة أخرى لبث الرعب في نفوس من يكتشفونها. ولاحظت المفوضية أيضاً اتجاهات مقلقة تتمثل في تسبب الجيش في عدد أكبر نسبياً من الوفيات بين السكان المدنيين أثناء العمليات العسكرية مما كان عليه الحال في الماضي. وبدلاً من عمليتي قتل أو ثلاث، كما كان شائعاً في الحوادث خلال السنة الأولى بعد الانقلاب، يشير تحليل المعلومات الواردة إلى أن نحو 22 عملية قتل جماعي، أسفرت عما يقدر بنحو 565 حالة وفاة، وقعت منذ نيسان/أبريل 2022. وتؤكد أن الناس في المناطق الوسطى هم الأكثر عرضة للخطر، حيث بلغت الوفيات هناك حوالي 80 في المائة من مجموع الوفيات على الصعيد الوطني.

1- قرية نياونغ بين ثار

32- أكدت مصادر مستقلة متعددة أن الجيش دخل قرية نياونغ بين ثار، في بلدة هتانتابين، في منطقة باغو، في 9 أيار/مايو 2023، مما دفع العديد من السكان إلى الفرار. وفي اليوم التالي، وبعد وصول التعزيزات، اشتبك الجيش مع جيش التحرير الوطني لكارين وجماعة مسلحة مناهضة للجيش. وبعد انسحاب قوات المعارضة، أفاد أحد المستطلعين برؤية أعمدة من الدخان تتصاعد من القرية.

33- وفي 12 أيار/مايو، عاد القرويون الأوائل، ووصفوا اكتشافهم 19 جثة مقسمة إلى كومتين، واحدة للرجال والأخرى للنساء والأطفال. وكانت هناك رائحة أجسام متفحمة. واكتشفت جثة أخرى في وقت لاحق، تحمل علامات تتفق مع أعمال التعذيب، وصورت بالقرب من مقبرة القرية. ومنعت الظروف الجوية السيئة الجيش من حرق الجثث بالكامل. وسمح ذلك للمصادر بملاحظة الإصابات وتحديد هوية الضحايا، بمن فيهم ثلاثة أطفال تقل أعمارهم عن سبع سنوات، وطفل يبلغ من العمر 15 عاماً، ورجلان يزيد عمرهما عن 70 عاماً. وأفاد المستطلعون بأن ثمانين أسيراً أُكملت لاق حتفها، وفي إحدى الحالات، قتلت ثلاثة أجيال من أسرة واحدة. وقال أحد القرويين، الذي فقد أحد أفراد أسرته، إن "بعض الجثث لم تحترق بالكامل. ورأينا حناجر مقطوعة وآثار دماء تخرج من الجثث. ورأينا بركتين ملطختين بالدماء، والكثير من الدماء بالقرب من الجثث. ربما تعرضوا للتعذيب قبل وفاتهم. ورأينا بعض أجزاء الدماغ على الأرض أيضاً، وقد تضررت رؤوسهم قبل أن تحرق". ورأى شاهد آخر جثة طفلة صغيرة ورأسها مصاب بجروح خطيرة لا تزال تمسك بيد والدتها الميتة.

34- ووفقاً للمعلومات التي نشرها اتحاد كارين الوطني، نُفذت العملية تحت القيادة المباشرة لعقيد من كتيبة بلدة كياوكي، وشملت الطوابير العسكرية 73 و559 و590 تحت أمره القيادة الإقليمية الجنوبية، والطابور 84 تحت أمره قيادة العمليات العسكرية السادسة، والطابور 15 تحت أمره فرقة المشاة 99 المزودة بآليات خفيفة⁽¹³⁾.

2- قرية تار تينغ

35- في الحالات التي وقعت فيها نساء ضحايا عمليات القتل الجماعي على أيدي الجيش، أثارت المصادر مراراً وتكراراً مزاعم اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي قبل الإعدام. وفي 1 آذار/مارس 2023، دخل حوالي 100 جندي قرية تار تينغ، في بلدة ساغاينغ، في منطقة ساغاينغ، واحتجزوا حوالي 60 قروياً في دير ويزعم أنهم عذبوهم. وعند مغادرتهم في اليوم التالي، أخذوا معهم 10 من الرجال المحتجزين وثلاث نساء وطفلاً. وأفاد القرويون بالعثور على جثثهم في قرية نياونغ بين ثار القريبة مساء اليوم نفسه.

(13) انظر [https://knuhq.org/admin/resources/statements/pdf/KNU%20Statement%20on%20SAC%20Burning%20and%20Killing_Massacre_at%20NyaungPinThar_Final_\(in Myanmar language\)_20230514.pdf](https://knuhq.org/admin/resources/statements/pdf/KNU%20Statement%20on%20SAC%20Burning%20and%20Killing_Massacre_at%20NyaungPinThar_Final_(in%20Myanmar%20language)_20230514.pdf) (بلغة ميانمار).

36- وأفاد المستطلعون ممن رأوا الجثث بإصابتها بجروح ناجمة عن طلقات نارية في الرأس وجروح على ظهورها. وعثر على النساء وقد زرعت في أجسادهن أجسام غريبة، مما يدعم مزاعم العنف الجنسي، ويبدو أنهن إما تعرضن للتعذيب أو الإعدام بطلقات واحدة. وتعرف أحد المستطلعين على امرأتين وأفاد بأن ملابسهما قد مزقتا. وذكر أحد المستطلعين الآخرين، متذكراً العثور على ضحية: "قطعوا رأسه ووضعوا رأسه على شجرة. إنهم وحشيون للغاية".

37- وأكد جميع المستطلعين أنه لم يكن هناك جماعات مسلحة مناهضة للجيش. ووفقاً للمستطلعين، نهب الجيش أيضاً المنازل بحثاً عن المال والذهب. وأشار المستطلعون والمصادر المفتوحة إلى أن فرقة المشاة 99 المزودة باليات خفيفة هي المسؤولة على الأرجح عن عمليات القتل.

3- قرية سون تشونغ

38- في حوالي الساعة 2:00 من صباح يوم 21 تموز/يوليه 2023، استيقظ سكان قرية سون تشونغ، في بلدة ينمايين، في منطقة ساغايونغ، على صوت طلقات نارية. وروى أحد القرويين: "عندما سمعت إطلاق النار، استيقظت. وحاولت أن أسأل جيراني وأصدقائي عما حدث. وحاول أشخاص آخرون الاتصال بالزعيم المحلي. وأجاب أحدهم على هاتفه قائلاً: "سرق منزلي، تعالوا وساعدوني رجاء". وشعرنا أنه لم يكن هو. وذهب بعض الناس إلى هناك، فاعتقلوا. وأدرك آخرون أنه الجيش وطلبوا مني الهرب. لذلك اختبأت خلف كل منزل، واحداً تلو الآخر، لكي أهرب".

39- وأفاد أحد الأشخاص الذين شاركوا بشكل مباشر في البحث عن المفقودين أنه عثر في البداية على ثلاثة قتلى يبلغون من العمر 17 عاماً. وفي وقت لاحق، عثر على 11 جثة أخرى خارج القرية وأيدي أصحابها مقيدة معاً. ووفقاً لما ذكره الشاهد، ظهرت على الجثث إصابات بشعة، بما في ذلك جروح بالسكاكين، وطعنات، وحروق شديدة، واقتلاع أعينهم، وغير ذلك من أشكال تقطيع الأوصال، فضلاً عن علامات تدل على أنهم إما ضربوا بالهراوات حتى الموت أو نزفوا بعد قطع شرايينهم الرئيسية. وفي محاولة لسحب الجثث، لاحظ فريق الإنقاذ أن العديد من الأعناق معلقة بشكل غير طبيعي، مما يشير إلى أنها قد كسرت. وأكدت الصور التي استعرضتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه الأوصاف. وفي وقت لاحق، قصفت وحدة عسكرية المنطقة التي عثر فيها على الجثث، مما يشير إلى محاولتها تضييق جهود الإغاثة أو إخفاء الأدلة.

40- ولم يتمكن المستطلعون من تقديم أسباب الهجوم ووصفوا القرية بأنها سلمية عادة لأن قاعدة أوغ زيار العسكرية لا تبعد عنها سوى ميل واحد. وقالوا إنه لم تحصل اشتباكات سابقة فيها لأنه لم يكن هناك جماعات مسلحة باستثناء جماعة محلية للدفاع عن النفس مؤلفة من قرويين غير مجهزين تجهيزاً جيداً يسعون إلى حماية مجتمعهم المحلي.

جيم - حرق القرى وغيرها من البنى التحتية المدنية

41- يمثل حرق القرى، الذي لا يزال واسع الانتشار ومنهجياً، تحدياً آخر لحماية المدنيين. ويشكل تكتيكاً رئيسياً لاستراتيجية الجيش المؤلفة من "التخفيضات الأربعة"، والتي تهدف إلى القضاء على إمكانية وصول الجماعات المسلحة إلى الغذاء والأموال والمعلومات الاستخباراتية والمجندين. ولا يحرق الجيش المنازل فحسب، بل يستهدف أيضاً مخازن المواد الغذائية ومصارف البذور والماشية لمعاينة السكان الذين ينظر إليهم على أنهم معادون ولمنع حصول خصومه على الغذاء. واستراتيجية "التخفيضات الأربعة"، بحكم تصميمها، تحرم السكان المدنيين من الغذاء والملجأ، مما يجعل حرق القرى وما يترتب على ذلك من تدمير للممتلكات المدنية محركاً رئيسياً للاحتياجات الإنسانية في البلاد. وتتسبب هذه الأعمال في أضرار

فورية وطويلة الأجل وتجبر السكان المدنيين على العيش في ظروف هشة، وتعرضهم للعديد من الأخطار التي هي من صنع الإنسان والأخطار الطبيعية، بما في ذلك الألغام الأرضية والأحوال الجوية القاسية ولدغات الأفاعي. وفي مثال نموذجي، روى أحد المستطلعين الذي فقد كل ثروته وسبل كسب رزقه، ونزح داخلياً لأكثر من عام بعد أن أحرق الجيش منزله، أن أسرته تعتمد فقط على أفضال أفراد المجتمع الآخرين لكي تعيش.

42- وتشير بيانات مستمدة من مصادر مفتوحة إلى إحراق ما يقرب من 75 000 منزل ومبنى في 106 بلدات في 12 ولاية ومنطقة منذ الانقلاب⁽¹⁴⁾. وأبلغ عن أكثر من 24 000 عملية حرق منذ بداية عام 2023، مما يشير إلى أن حملة الجيش آخذة في الازدياد. وتأكيداً على أن المناطق الوسطى هي المسرح الرئيسي لهذه الحوادث، شهدت منطقة ساغاينغ أكثر من 50 000 عملية حرق ومنطقة ماجواي ما يقرب من 10 000 عملية حرق. وكما سبق توثيقه، كثيراً ما تؤدي عمليات الحرق، على وجه الخصوص، إلى قتل الأفراد وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، غير القادرين على الفرار من الحرائق المتعدية. ويشير تحليل البيانات المتاحة إلى أن أكثر من 90 في المائة من الضحايا تزيد أعمارهم عن 60 عاماً أو يعانون من إعاقات بدنية أو نفسية - اجتماعية. ووفقاً للجيش، في الفترة من 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 11 تموز/يوليه 2023، أحرقت الجماعات الإرهابية ما مجموعه 18 قرية من 9 بلدات، وهي بلدات أيا دادا وبالي وتشونغ يو وكانبالو وتاز وشويو وساغايينغ ومونيوا في منطقة ساغاينغ وقرية واحدة في بلدة باوك في منطقة ماغواي. وأحرق ما مجموعه 923 منزلاً ومحولاً واحداً وطاحونة حبوب. ونفى الجيش أيضاً مسؤولية قواته عن هذه الأعمال، مدعياً أن قواعد الاشتباك تحظر نهب ممتلكات الناس وتدميرها وأن "التاماداو" يشرف بصرامة على الامتثال لتلك السياسة.

43- ومع ذلك، تلقت المفوضية ووثقت تقارير متكررة عن نهب الجيش للمنازل قبل إحراقها، بينما لم يتم إجلاء الناس قبل إحراق منازلهم، مما أظهر ازدياداً تاماً للحياة البشرية. ووفقاً لأحد المصادر، أغار حوالي 80 جندياً من بلدة بودالين، في منطقة ساغاينغ صباح يوم 25 آذار/مارس على قرية سون كوني، وأحرقوا المنازل والماشية والأرز المحصود ومحاصيل أخرى. وتؤكد الصور الساتلية احتراق 175 منزلاً بالكامل. واحترق سبعة من السكان المسنين، من بينهم امرأة مشلولة وامرأة مكفوفة، حتى الموت في الحرائق. وأظهرت الصور التي حللتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان جثثاً متفحمة لأشخاص على أعتاب منازلهم.

44- وغالباً ما تقترب هذه الهجمات بغارات وقصف مدفعي على القرى مما يسبب المزيد من الضرر الجسدي للمدنيين بينما يديم حالة الخوف المستمرة. وفي 21 آذار/مارس، أكدت عدة مصادر مستقلة أن الجيش وصل في قوارب إلى قريتي أوك كيوك ووت ونيابو بيبين الساحليتين في بلدة لونغلون، في منطقة تانينثاري. ونهب المنازل واستولى على الأغراض الثمينة وأحرق ما لا يقل عن 90 منزلاً في القريتين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قصف الجيش القريتين خمس مرات من البحر. وشهد القرويون تصعيداً للعنف على مدى فترة وجيزة من الزمن، ووردت تقارير تقيد بحصول عمليات برية وعمليات قتل في 4 آذار/مارس وعمليات حرق وهجمات بالمدفعية في 21 آذار/مارس. وقد أدى ذلك إلى نزوح جماعي واستحالة العودة خوفاً من هجمات عسكرية جديدة.

45- وتؤكد الصور الساتلية أنه بين 23 آذار/مارس و11 نيسان/أبريل 2023، تضرر أو دمر 1 424 منزلاً في 14 قرية في بلدة شويغو، ولاية كاشين. ووفقاً للشهادات، وصل في 23 آذار/مارس أكثر من 100 جندي من كتيبتي المشاة 10 و77 المزودتين بأليات خفيفة إلى شرق شويغو واشتبكوا مع

(14) انظر <https://ispmyanmar.com/community/wp-content/uploads/2023/08/DM-48-7x10-eng.pdf>.

القوات المشتركة لجيش استقلال كاشين وقوة شويغو للدفاع الشعبي في قريتي ناونغ ليت غيي ومان وين. ويؤكد تحليل الصور الساتلية أن ما يقرب من 300 مبنى قد تضرر واحترق نتيجة الهجوم العسكري. وفي الأيام التالية، امتدت الأعمال العدائية إلى القرى المجاورة ووصل الجنود إلى قرى مان وين وسي ثار وسي ثونغ وسي مو لاي وسي مو غيي لإحراق المنازل. ودمر الجيش أو أحرق ما مجموعه 350 مبنى من أصل 557 مبنى في قريتي سي ثونغ ونام لانغ. ودمر أكثر من نصف المنازل في قرى مان وين وسي مو لاي وسي مو غيي؛ ولم تسلم مخزونات الأغذية والماشية من الدمار. وروى أحد المستطلعين من قرية سي ثونغ، "كنت أرى منزلي يحترق من مسافة بعيدة. وبدأوا في إحراق القرية من منزلي. وكنت قد ادخرت الأخشاب لبناء منزل جديد؛ فأحرقوها أيضاً".

46- ووردت بانتظام معلومات عن عمليات الحرق من ولايات كايبين وكاشين وتشين وكايا. غير أن التهجير القسري وقطع الإنترنت وعدم توفر الصور الساتلية كلها عوامل حالت دون إجراء تحقيق مستقل وشامل في هذه الأعمال.

ثالثاً - الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الجماعات والعناصر المسلحة المناهضة للجيش

47- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية توثيق وتسجيل الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الجماعات والعناصر المسلحة المناهضة للجيش ضد المدنيين. ويتأثر التحقق منها بالحالة الأمنية العامة، والمصادقية المتنازع عليها للتقارير العسكرية وغيرها من التقارير العامة، والصعوبات المعترضة لتحديد هوية الجناة، على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة حجمها وشدها بالانتهاكات التي ارتكبتها الجيش. ودأبت الجماعات والعناصر المسلحة المناهضة للجيش، سواء أكانت تابعة لحكومة الوحدة الوطنية أم لا، على تنفيذ عمليات قتل وهجمات مستهدفة ضد المحاكم ومكاتب الهجرة وإدارات الضرائب وغيرها من المباني العامة باستخدام الطائرات المسييرة والقنابل اليدوية. وغالباً ما كان الضحايا من الإداريين المحليين أو موظفي الخدمة المدنية أو أعضاء الأحزاب السياسية التابعة للجيش أو الأفراد المتهمين بأنهم مخبرون عسكريون. وفي بعض الأحيان، أعلنت الجماعات مسؤوليتها عن الحوادث عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.⁽¹⁵⁾ ووفقاً للمعلومات الواردة من الجيش والتي لم يتسن التحقق منها بشكل مستقل، أسفرت الهجمات التي شنتها الجماعات والعناصر المسلحة المناهضة للجيش عن مقتل أكثر من 6 000 مدني بريء، من بينهم 75 راهباً وراهبة، و825 إدارياً، و57 من عناصر الجيش السابقين، و4 738 مواطناً عادياً وعضواً في الأحزاب السياسية، و80 مدرساً، و17 من موظفي الرعاية الصحية، و202 طفلاً، و154 موظفاً مدنياً حتى 30 حزيران/يونيه 2023.

48- واستجابة لطلب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أفادت حكومة الوحدة الوطنية بأنها اعتمدت تدابير وأنشأت آليات لضمان امتثال الجماعات المسلحة المناهضة للجيش المنتسبة إليها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بها. وشملت التدابير إصدار توجيهات وأنظمة بشأن حماية الأطفال والمدنيين ومعاملة السجناء، والتدريب على بناء القدرات، واستعراض قواعد الاشتباك، وإنشاء آليات للرصد والتحقيق، بما في ذلك اللجنة المركزية المشتركة بين الوزارات للشكاوى والإبلاغ، ولجنة التحقيق المركزية المعنية بجرائم الحرب. وأفيد بأن اللجنة تلقت حتى

(15) قيمت المفوضية ما لا يقل عن 70 ادعاء بالمسؤولية قدم على الإنترنت. ومع ذلك، فمن الممكن أن يكون العدد أكبر.

الآن 185 ادعاء، تشمل أعمالاً ارتكبتها جماعات مسلحة مناهضة للجيش، نظرت فيها محكمتها العسكرية. ولم تقدم أي معلومات عن نتائج تلك القضايا، بما في ذلك عن مساءلة الجناة.

49- وتعتبر عمليات القتل المستهدف للإداريين المحليين والأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم متواطئون عسكرياً تكتيكاً رئيسياً للجماعات والعناصر المسلحة المناهضة للجيش. وتثير هذه الحوادث قلقاً بالغاً لأنها قد ترقى إلى عمليات قتل غير مشروعة وكثيراً ما تؤدي إلى وفاة أفراد قريبيين. وفي الحالات المبينة أدناه، وحتى إذا كان الأفراد المستهدفون مرتبطين بنزاع مسلح، فإنهم لم يفقدوا الحماية التي يتمتعون بها كمدنيين لأن أنشطتهم لا ترقى على ما يبدو إلى المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. ومن ثم فإن عمليات القتل المستهدف هذه قد ترقى إلى انتهاك الحظر المفروض على توجيه الهجمات ضد المدنيين. ومن بين الحالات التي أعلنت فيها المسؤولية عن الهجوم، وجدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، فتح أفراد من قوة ثورة بلدة وندوين في ماندالاي النار على أحد مدراء البلدة الذي كان يتناول الغداء في مطعم. وتوفي المدير المحلي وشخص آخر على الفور بينما أصيب شخص ثالث. وبالمثل، في 24 آذار/مارس 2023، أطلقت النار على مديرة جناح وقتلت في منزلها في بلدة بيغيداغون، في منطقة ماندالاي. واتهمتها قوة العصابات الحضرية ام دي واي وجماعة حرب العصابات الحضرية "الحارس"، لدى إعلان مسؤوليتهما عن الحادث، بإجبار السكان على الإبلاغ عن قوائم الضيوف وابتزاز الأموال منهم. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2023، في بلدة ناتموك، في منطقة ماجواي، أطلق أعضاء في جماعة حرب العصابات "ماجواي" وجماعات المحاربين "الطاووس" النار على مدير مدرسة ابتدائية فأردوه ميتاً، مدعين في بيان صحفي أنه كان يضغط على موظفي التعليم في البلدة للتعاون مع الجيش.

50- وواصلت المفوضية أيضاً تسجيل الادعاءات المتعلقة بالهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة المناهضة للجيش على المكاتب العامة بالقنابل والقنابل اليدوية، ووجدت أن عدة هجمات قد نفذت على الرغم من الخطر الكامن المتمثل في التسبب في وفيات بين المدنيين. وعلى سبيل المثال، في 5 حزيران/يونيه 2023، فجرت جماعة العصابات الحضرية "النسور الشجعان" قنبلة في مكتب ضرائب في يانغون، مما أسفر عن إصابة أربعة موظفين وشخصين آخرين. وبينما أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن الإصابات واعتذرت عن إصابة أفراد لم يكونوا يعملون في المكتب، ذكرت أن الهجوم كان يهدف إلى تحذير موظفي الخدمة المدنية الذين لم يشاركوا في حركة العصيان المدني.

51- وفي منتصف نيسان/أبريل، تحدثت عدة مصادر موثوقة أيضاً عن هجمات بالقنابل والطائرات المسييرة على أجنحة المياه التقليدية في احتفالات مهرجان ثينغيان، التي أقيمت في مدن مختلفة للاحتفال بالعام الجديد في ميانمار. وقبل الهجمات، حثت عدة جماعات الجمهور على عدم الاقتراب من هذه الأجنحة لأنها قد تُستهدف. وفي إحدى الحوادث المسجلة بالفيديو في بلدة لويكاو، في ولاية كايا، انفجرت قنبلة من المحتمل أنها أسقطت من طائرة مسيرة بجوار المسرح الذي كان الراقصون التقليديون يؤدون فيه عروضهم. وورد أن ما لا يقل عن 28 شخصاً، من بينهم العديد من موظفي الخدمة المدنية، أصيبوا بجروح. وأعلنت قوة الدفاع الشعبية في لويكاو وجماعة "أجنحة الصقر" المسلحة مسؤوليتهما عن الهجوم، مشيرتين إلى أنه نفذ انتقاماً لعمليات القتل الجماعي التي نفذها الجيش في قرية با زي غي وأماكن أخرى. ووردت أنباء عن وقوع هجمات مماثلة في أجزاء مختلفة من ميانمار خلال احتفالات مهرجان ثينغيان. وأفادت وسائل الإعلام بأن قنبلة انفجرت في 13 نيسان/أبريل في ساحة ركن السيارات التابعة لمبنى صغير في قرية كيوي بون، في منطقة ساغاينغ، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل. وفي اليوم نفسه، استهدف هجوم بطائرة مسيرة موقع الاحتفال في قرية لاشيو، ولاية شان، ويزعم أنه أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص. ولم يتسن حتى الآن إجراء تحقيق مستقل.

52- وبالإضافة إلى ذلك، حلت المفوضية مقاطع فيديو نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تصور أفراداً يتعرضون للتعذيب، وفي إحدى الحالات يعدمون على أيدي عناصر يزعم أنهم أعضاء في الجماعات المسلحة المناهضة للجيش. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2022، أظهر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي عناصر يزعم أنهم أعضاء في جماعة مسلحة وهم يلزمون مراراً وتكراراً امرأة مكبلية اليدين في رأسها، ويركلوها، ويسحبون شعرها، ويضربونها بعقب بندقية حتى اعترفت بأنها مخبرة عسكرية. وقتلت في وقت لاحق بالرصاص في الشارع⁽¹⁶⁾. وفي مقطع فيديو آخر ظهر على الإنترنت في أيار/مايو 2023، استجوب ثلاثة رجال يرتدون الزي الرسمي لجماعة حزب "التقدم" في ولاية شان رجلاً معلقاً من شجرة بينما كان يحاول يائساً تجنب التعرض للحرق بسبب اشتعال النيران تحت قدميه مباشرة. ولم يعثر على مزيد من المعلومات عن مصيره أو عن الإجراءات المتخذة لمحاسبة الجناة.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان في مجتمع الروهينغا

53- على الرغم من أن الوضع في ولاية راخين ظل مستقراً إلى حد كبير من منظور أمني، فإن حالة حقوق الإنسان في مجتمع الروهينغا لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وعندما وصل إعصار موكا إلى اليابسة في ميانمار في 14 أيار/مايو 2023، تسبب في دمار واسع النطاق وأثر على جميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين. وأدى ذلك إلى تفاقم الهواجس المتعلقة بحماية مجتمع الروهينغا، الذي تعرض بالفعل لعقود من التمييز الشديد وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي قد يرقى الكثير منها إلى جرائم بموجب القانون الدولي. وتشير التقديرات إلى أنه من أصل 600 000 من الروهينغا ما زالوا في ولاية راخين الشمالية، نزح أكثر من 150 000 شخص إلى مخيمات في وسط راخين حيث قيدت حقوقهم وحرّيتهم بشدة. وفي ظل هذه الظروف، كان على الروهينغا تحمل وطأة العاصفة وعواقب الإجراءات العسكرية الموجهة لمنع اتصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وأفاد المستطلعون بوقوع أضرار هيكلية واسعة النطاق، حيث تضررت جميع المنازل تقريباً في بلدي سيتي وراثيدونغ. ولأن مخيمات النازحين في سيتي تقع بالقرب من البحر أو في المناطق المنخفضة المعرضة للفيضانات، فقد العديد من النازحين الروهينغا كل شيء، ولم يكن أمام مساكنهم المؤقتة الواهية أي فرصة لمواجهة الرياح الإعصانية، في حين أفاد أفراد المجتمع بأنهم لم يتلقوا معلومات كافية أو إنذاراً للانتقال إلى بر الأمان. أما بعض المجتمعات التي تلقت تحذيرات، فلم تهتم لها بسبب عدم ثقافتها في الجيش وخوفها من المزيد من عمليات نزع الملكية والتدمير وفقدان الممتلكات. وأفاد أحد المستطلعين بأن الجيش حدد مدرسة محلية واحدة كموقع إجلاء وحيد لحوالي 6 800 شخص من سكان مخيم في سيتي، وأن المدرسة لا تستوعب سوى عدد قليل من العائلات. ورداً على المفوضية، ذكر الجيش أنه نفذ عملية إجلاء استباقية لنحو 63 300 شخص من أصل حوالي 125 700 نازح داخلياً من 17 مخيماً إلى مبان أكثر أماناً وملاجئ لحمايتهم من الأعاصير.

54- وبينما حددت التقارير الأولية عدد أفراد الروهينغا الذين لقوا حتفهم بأكثر من 400 شخص، أكد الجيش من جانب واحد أن 116 شخصاً لقوا حتفهم. وهدد الجيش أيضاً باتخاذ إجراءات قانونية ضد الأفراد ووسائل الإعلام التي تبلغ عن أرقام مختلفة، مما حال فعلياً دون أي توثيق آخر. وأشار الجيش في تقريره إلى أن ما مجموعه 148 شخصاً لقوا حتفهم، من دون تقديم معلومات محددة عن الروهينغا. وعند مقارنة الأرقام العسكرية، يصبح من الواضح أن الروهينغا قد تأثروا بشكل غير متناسب مقارنة بالمجتمعات الأخرى، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أوجه الضعف العديدة التي يواجهونها وعدم اتخاذ

(16) أشارت التقارير الواردة في وسائل الإعلام إلى أن الحادث وقع في بلدة تامو، في منطقة ساغايونغ، في حزيران/يونيه 2022.

إجراءات وقائية أكثر حسماً. وعزا أحد المستطلعين العدد الأكبر من الوفيات بين الروهينغيا إلى محدودية خيارات الإجلاء المتاحة واستحالة تحركهم بحرية بحثاً عن ملجأ. وتفيد التقارير بأن معظم الوفيات حدثت بينما كان أفراد المجتمع المحلي، ولا سيما النساء والأطفال، يحاولون الفرار من ارتفاع منسوب المياه. وأفادت امرأة من الروهينغيا كانت عائلتها قد طلبت الإجلاء بأنها أبلغت قبل يوم واحد من الإحصار بأن جميع الملاجئ ممتلئة. وجرفت الأمواج طفلها الصغير بينما كانت الأسرة تحاول الهروب من الفيضانات.

55- وبعد الإحصار، استغل الجيش عمليات الإغاثة. وبعد أربعة أسابيع على وصول الإحصار إلى اليابسة، علق الجيش جميع تصاريح السفر لجميع طواقم الإغاثة وأصدر تعليمات بأن جميع عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وإمداداتها يجب أن يديرها الجيش مباشرة. وعرقل أيضاً جهود الإغاثة التي تبذلها جماعات المجتمع المدني المحلية عن طريق تهديد أولئك الذين يقدمون المساعدات أو يجمعون الأموال لجهود الإغاثة واعتقالهم. وأثرت القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية على جميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة جيش أركان. وأفاد المستطلعون من المخيمات والقرى أنهم لم يتلقوا أي مساعدة من الجيش أو تلقوا القليل جداً من المساعدات، ويعيشون في ملاجئ مؤقتة في ظل إمكانية حصولهم على الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الطبية المحدودة للغاية. وذكر أحد المستطلعين أنه لا يستطيع توفير الطعام لأطفاله كل يوم، بينما قال آخر إن العديد من النساء الأرامل أجبرن على التسول للحصول على الطعام، مما أدى إلى تفاقم مخاطر تعرضهن للاستغلال والاعتداء. وبحثاً عن ملجأ من موسم الرياح الموسمية، قام النازحون الروهينغيا بالبحث عن الأنقاض للعثور على المواد الأساسية لإعادة بناء مساكنهم. وقد تم تجاهل النداءات المتكررة التي أطلقها كبار مسؤولي الأمم المتحدة من أجل تأمين وصول المنظمات لمعالجة مخاطر انعدام الأمن الغذائي والأمراض التي تنقلها المياه، ولا يزال الروهينغيا معرضين لظروف خطيرة تهدد حياتهم.

56- وعلى الرغم من ذلك، وفي غياب واضح لشروط العودة الآمنة والكرامة والمستدامة، منذ آذار/مارس 2023، يزعم الجيش أنه ينظم عودة حوالي 1 000 من اللاجئين الروهينغيا من بنغلاديش. وبعد أن زار الجيش مدينة كوكس بزار في بنغلاديش في آذار/مارس لتحديد العائدين المحتملين، دعم الجيش في أيار/مايو زيارة اللاجئين الروهينغيا لمراكز إعادة التوطين في ولاية راخين تحت مسمى "الذهاب وشاهد". وبعد الزيارة، رفض المشاركون العودة، وأصروا على أن الظروف الأساسية غير مهيأة وأنهم لن يعودوا إلا بعد تلقي ضمانات بالسلامة واستعادة حقوق المواطنة والتمتع بالحريات الأساسية والوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية. ومع ذلك، عرض الجيش خطة لإرسال العائدين في البداية إلى مراكز "الاستقبال" و"العبور" في بلدة مونغداو، التي بنيت في الغالب على أرض عاش فيها الروهينغيا قبل عام 2017، قبل نقلهم إلى مناطق سيّتين عليهم فيها الانضمام إلى برنامج العمل مقابل المال لبناء منازلهم. ولا تذكر هذه الخطة التعويض أو جبر الضرر لأفراد مجتمع الروهينغيا عن الاعتداءات والانتهاكات الأخرى التي عانوا منها. بالإضافة إلى ذلك، سيضطر الروهينغيا إلى قبول حمل بطاقات التحقق الوطنية، التي رفضوها كأداة لنظام تمييزي يرسخ وضعهم كمهاجرين أجانب ويحرمهم من حقوق المواطنة الكاملة. وبما أنه لم يسمح للروهينغيا بالتنقل بحرية طلباً للمساعدة، حتى في أعقاب الإحصار، فمن المعقول أن نتوقع أن يحرم العائدون أيضاً من حقهم في حرية التنقل وحقهم في الحصول على الخدمات، مثل الصحة والتعليم وسبل العيش، مما يعرضهم قسراً مرة أخرى لأنماط من الاستبعاد وسلب الحرية، على غرار وضع الروهينغيا الذين يعيشون في مخيمات في منطقة سيتوي منذ عام 2012.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

57- خلال ما يقارب ثلاث سنوات انقضت منذ أن حاول الجيش الإطاحة بالحكومة المنتخبة شرعياً، وبعد اعتقال العديد من أعضاء الحكومة، استمرت الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار في التدهور، مما يعرض السكان لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وكما هو مبين في هذا التقرير، يرى المفوض السامي أن الجيش، من خلال الغارات الجوية والعمليات البرية، والتصرف في ظل الإفلات التام من العقاب والاستخفاف المستمر بالحياة البشرية، مسؤول عن مزيد من التصعيد الكبير في العنف. وقد وثقت المفوضية ارتفاعاً حاداً في مجموعة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة في عدد الحوادث التي قتل فيها 10 أفراد أو أكثر. ويشير ذلك إلى أن القيادة العسكرية ضربت عرض الحائط بطلبات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها بوقف العنف وضبط النفس وحماية المدنيين وإيصال المساعدات. وتتفق الانتهاكات والحوادث الموثقة في التقرير مع أنماط النتائج السابقة وتؤكد، وتفصل التأثير الكارثي على حقوق الإنسان للأعمال العسكرية المنفذة ضد السكان المدنيين والوحشية المتزايدة التي نفذها بها الجيش. وإن استمرار استهداف المدارس والمباني الدينية والتجمعات المجتمعية التي يقطنها عدد كبير من المدنيين، وقطع رؤوس الجثث وتقطيع أوصالها، والاغتصاب، وحرق القرى والناس، وقتل الأطفال الصغار إلى جانب أمهاتهم، واستخدام الأسلحة التي يمكن أن تزيد من الخسائر إلى أقصى حد، كلها مؤشرات على فداحة ما يبدو أن الجيش مستعد للذهاب إليه في حملته لسحق جميع أشكال المعارضة، في ظل عدم وجود أي إشارة إلى بدء أي عمليات مساءلة عن الانتهاكات الموصوفة.

58- وكرر المستطلعون والمحاورون أن الناس في ميانمار يعيشون في حالة خوف مستمرة. ويتوقع الناس أن الغارات الجوية والعمليات البرية يمكن أن تحدث في أي وقت، وضد أي شخص. وتعرضت القرى التي ليس لديها سوابق في القتال أو وجود لجماعات مسلحة للهجوم والحرق، مما تسبب في وفيات ونزوح ودمار. ويتعرض الناس باستمرار للاعتقال والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية في ظل الغياب التام لسيادة القانون. وأفيد بأن عمليات الحرق أدت إلى دمار أكثر من 70 000 مبنى، وقتل المئات، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وتلف مخازن الأغذية ومصارف البذور، مما خلف آثاراً ضارة فورية وطويلة الأجل على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الغذاء. وإن منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من العنف وآثار إعصار موكا الأخير على حد سواء وتسييس هذه المسألة أمر غير معقول، لا سيما عندما يكون السكان في حاجة ماسة إلى الملجأ والغذاء والماء من أجل البقاء على قيد الحياة.

59- وفي خضم هذه الظروف الكارثية، يتأثر الناس في ميانمار أيضاً بالعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة المناهضة للجيش، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف وقصف الأماكن العامة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية. وزاد إعصار موكا من مستوى الدمار العام، مما أثر بشكل غير متناسب على أفراد مجتمع الروهينغيا. وبدلاً من تسهيل الأعمال الإنسانية، علق الجيش منح تصاريح السفر لطواقم الإغاثة واستغل المساعدات المنقذة للحياة.

60- وفي ظل غياب أي مؤشرات على إنهاء العنف ووضع حد للانتهاكات ضد السكان المدنيين، أصبحت الإجراءات الحاسمة والملموسة على الصعيدين الدولي والإقليمي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وبما أنه من غير المحتمل أن يقرر الجيش من تلقاء نفسه وضع حد نهائي لتعسفه في استعمال السلطة وأعمال العنف التي يمارسها في المستقبل المنظور، فإن مسؤولية حماية المدنيين واستعادة ظروف الحياة المؤاتية للسلام والاستقرار تظل على عاتق المجتمع الدولي الأوسع.

61- وفي ضوء النتائج الواردة أعلاه، وإذ يذكر المفوض السامي بالتوصيات السابقة، يوصي بأن يقوم الجيش بما يلي:

- (أ) التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن 2669(2022)، ووقف جميع أعمال العنف، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عائق إلى جميع أنحاء البلاد؛
- (ب) السماح بوصول المنظمات الدولية والوطنية بشكل كامل وغير مقيد ومتوقع إلى جميع المحتاجين حتى تتمكن من تقديم المساعدات المنقذة لحياة السكان؛
- (ج) دعم العمليات السياسية الشاملة والشفافة لإعادة ميانمار إلى مسار التنمية الديمقراطية؛
- (د) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم التسبب بمزيد من الأذى لأفراد مجتمع الروهينغا، بما في ذلك إجبار اللاجئين على العودة بينما يظلون عديمي الجنسية فعلياً، وضمان الامتثال الكامل والمستمر للتدابير الاحتياطية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية؛
- (هـ) ضمان إمكانية وصول المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشكل مجدي إلى ميانمار من أجل تيسير الرصد والإبلاغ بشكل مستقل ونزيه عن حالة حقوق الإنسان، ولا سيما بشأن حماية المدنيين.

62- ويوصي المفوض السامي جميع الأطراف في ميانمار بما يلي:

- (أ) احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان احترامه، والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، عند الاقتضاء، ولا سيما المعايير ذات الصلة بحماية المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال؛
 - (ب) السماح بوصول المنظمات الدولية والوطنية وتيسير وصولها في الوقت المناسب ودون عائق إلى جميع المحتاجين لتقديم المساعدات المنقذة للحياة؛
 - (ج) التعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان والمساءلة لدعم عمليات جمع الأدلة عن الجرائم المرتكبة في ميانمار ضد السكان المدنيين.
- 63- ويوصي المفوض السامي بأن يحرص المكلفون بمهام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، على إجراء تحقيق فوري وشفاف في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين على أيدي أعضاء في الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرتها المباشرة، ومحاسبة الجناة على هذه الأفعال.

64- ويكرر المفوض السامي توصيته السابقة بأن يحيل مجلس الأمن الحالة الراهنة في ميانمار بنطاقها الكامل إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويوصي أيضاً الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لها تأثير على الأطراف، بما يلي:

- (أ) متابعة التطورات الحاصلة في ميانمار عن كثب في ظل استمرار تدهور الوضع ودعم جهود التوثيق والمساءلة؛
- (ب) ضمان عدم توفير أو إتاحة أي إمدادات مباشرة أو غير مباشرة من الأسلحة أو الذخائر أو المركبات والمعدات العسكرية أو المواد ذات الاستخدام المزدوج أو وقود الطائرات العسكرية عن طريق تأمين حصول الجيش على العملات الأجنبية لهذه الأغراض؛

(ج) التعاون مع القطاع الخاص لتجنب توفير إيرادات للجيش يمكن أن تستخدم بشكل متوقع لتيسير انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والأعمال المصنّفة جرائم بموجب القانون الدولي أو ارتكابها؛

(د) اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان حصول الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش وأماكن أخرى على كميات كافية من الغذاء والأدوية والملاجئ، فضلاً عن عمليات إعادة التوطين الطوعي، ومنح اللجوء لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الروهينغيا.
